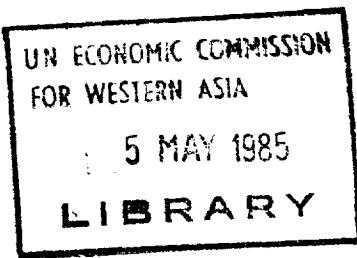


A.



الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية

في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١٩٨٥

عرض موجز

E/ECWA/DPD/85/3

85 - 0456

خلال عام ١٩٨٤ تحسنت الظروف الاقتصادية العالمية مما نتج عنه معدل نمو شامل بلغ ٣٪ في المائة ، وهو معدل افضل بكثير من سابقه الذي بلغ ٢٪ في المائة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨١ . بيد ان ابلغ وصف لذلك الانتعاش الاقتصادي العالمي، الذي يرجع الى حد كبير الى النمو المرموق الذي شهدته الولايات المتحدة الامريكية بحكم أهميتها النسبية في العالم ، انه تحسن غير متكافئ . ومن ثم فان التمعن في دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم انما يكشف عن انماط اداء مختلطة في شتى البلدان، فبينما نمت الاقتصادات السوقية في البلدان الرئيسية الصناعية السبعة بمعدل ٨٪ في المائة ، فان اداء البلدان منفردة ضمن هذه المجموعة تراوح في حد ذاته بين ٦٪ و٥٪ في المائة بالنسبة للولايات المتحدة واليابان ، وبين ٢٪ و١٪ في المائة في حالة ايطاليا وفرنسا . أما الانتعاش في اوروبا الغربية ، وهي شريك تجاري رئيسي مع بلدان الاكوا فقد جاء ضعيفا نسبيا . ومن ناحية أخرى، حدثت تباينات في معدلات النمو على صعيد البلدان النامية؛ فعلى الصعيد الاقليمي، شهدت منطقة جنوب شرق آسيا نموا بنسبة مرموقة بلغت ٧٪ في المائة ، بينما اقتصر النمو في منطقتنا افريقيا وامريكا اللاتينية على نسبة ٢٪ و ١٪ في المائة على التوالي .

اما منطقة غرب آسيا فقد عكست ظروفها الاقتصادية مسار الاتجاهات العالمية التي سادت خلال عام ١٩٨٤ . واذا كان تحقيق معدل نمو اسمي بلغ ٤٪ في المائة يمثل تحسنا كبيرا مقابل النمو السلبي الذي شهدته عام ١٩٨٣ ، الا انه يخفي في طياته نتائج مخيبة للامال في بعض بلدان المنطقة، اذ شهدت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضا في نموها الاقتصادي عام ١٩٨٤ تراوح بين ٢٪ في المائة و ٣٪ في المائة .

من جانب آخر فان الانتعاش الاقتصادي العالمي، فضلا عن عدم تكافئه ، ما يرجح محفوفا بعوامل عدم الاستقرار . واذا كان النمو في الولايات المتحدة في المستقبل ينطوى على أهمية معينة بحكم حجمها النسبي، الا انه يعتمد الى حد ما على السياسات الفيدرالية التي تتبعها الولايات المتحدة في مجال الميزانية، واستمرار بنود العجز

الكبيرة في تلك الميزانية، بما يصاحبها من ارتفاع في اسعار الفائدة ، من شأنه ان يتسبب في المزيد من تدفقات رؤوس الاموال الى داخل الولايات المتحدة على حساب البلدان الاخرى. كذلك فان ارتفاع اسعار الفائدة يشكل بدوره عبئاً ثنوء به البلدان النامية التي وقعت فريسة للديون، باعتبار ان معظم القروض الدولية يجري تقويمها بدولار الولايات المتحدة. كما ينجم عن متانة مركز الدولار ان البضائع المستوردة الى داخل الولايات المتحدة تكون رخيصة نسبياً مما ينجم عنه نهاية المطاف اوجه عجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة، وكثيراً ما يؤدي ذلك الى بروز اتجاهات الحمائية التجارية. من هنا باتت حكومة الولايات المتحدة تدعو حالياً الى الحد من الواردات من المنتوجات والملابس والاحذية التي اثبتت البلدان النامية، بما فيها بعض البلدان في منطقة الاكوا، قدرة على التنافس بآنها.

ان مشكلة الديون الخارجية وخدمة هذه الديون اتسع نطاقها ليشمل مختلف المناطق الاقل نمواً في العالم ، فيما لم يطرأ عليها اي تحسن ملحوظ في عام ١٩٨٤ هذا وتواجه كل من مصر والعراق واليمن اكبر مشاكل الديون في منطقة الاكوا، اما عوامل الانخفاض التي طرأت على الدين الخارجي في البلدان النامية عام ١٩٨٤ انما تعزى الى حد كبير الى اتفاقات اعادة جدولة هذه الديون وليس الى سدادها. وقد زاد مجموع الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية بمبلغ ٤٤٨ مليار دولار في عام ١٩٨٤ ليصل الى ما يقدر بمبلغ ٨١٢ مليار دولار وهو اكبر من ضعف مجموع مبالغ الديون الخارجية التي كانت مستحقة على تلك البلدان في عام ١٩٧٨ . ويبقى خطر عجز البلدان المدينة عن السداد خطراً ماثلاً ومحدقاً بما ينطوي عليه من آثار سلبية تلحق بالاقتصاد العالمي بعامة وبالمحارف والبلدان المقرضة في الغرب على نحو خاص.

من جانب آخر، فان الظروف الاقتصادية لمنطقة الاكوا تتأثر الى حد كبير بالتطورات الحاصلة في الاقتصادات الرئيسية المصدرة للنفط بحكم تفاعلاتها التي تمتد فتشمل البلدان الاخرى سواء على شكل تحويلات العاملين، او المعونات والمساهمات او

الزيادة في الواردات وبسبب ما يتبعه الانتعاش الاقتصادي العالمي من نمط غير متكافئ ، فضلا عن انخفاض اسعار النفط ، فإن هذا الانتعاش لم يسفر بدوره عن زيادة عائدات النفط في المنطقة .

وإضافة إلى ذلك يجري حاليا التوسع في استخدام مصادر أخرى للطاقة، كما أن الاقتصادات الصناعية تتغير هيكليا بالتحول عن الصناعات الكثيفة الاستخدام للنفط، إلى جانب اتباعها تدابير لحفظ الطاقة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة بمقدمة عاملة . وهذا كله أدى إلى الافتقار إلى زيادة متكافئة في الطلب على النفط خلال فترة النمو الاقتصادي التي أشرنا إليها آنفا، ومن ثم إلى هبوط ايرادات النفط للبلدان الخمسة الرئيسية المصدرة للنفط في المنطقة ليصبح ٧٦٥ مليار دولار في عام ١٩٨٤ بعد أن كانت قد بلغت في السنة السابقة ٨٠ مليار دولار ، وإن كان معدل هذا الهبوط قد جاء أقل في عام ١٩٨٤ بالمقارنة بما كان عليه الحال في السنتين السابقتين على ذلك العام .

ويعد اليابان البلد الصناعي الرئيسي الوحيد الذي زاد مشترياته النفطية من منطقة غربي آسيا. ذلك لأن معدل النمو الاقتصادي لأوروبا الغربية في عام ١٩٨٤ لم يكن معدلا كبيرا، فلم يسمم في زيادة كبيرة في مشتريات النفط. وبرغم ارتفاع احتياجات الولايات المتحدة من النفط ، إلا أن معظم تلك الاحتياجات تم اشباعها من أمريكا اللاتينية و من مصادر أخرى. من ناحية ثانية فقد أسمم انخفاض حجم عائدات النفط في بلدان الخليج في حدوث تباطوء عام في النشاط الاقتصادي على معيد تلك البلدان ما لبث أن امتدت آثاره إلى سائر بلدان غربي آسيا. وعلى هذا الاساس فإن الانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ الذي طرأ على العالم في سنة ١٩٨٤ لم ينجم عنه ايضا قوة دفع كبيرة بالنسبة للنمو والانتعاش الاقتصادي في منطقة الأكوا .

وقد زاد الانتاج العالمي من النفط خلال عام ١٩٨٤ بعد سنوات متعددة من الانخفاض، وذلك بفضل موجة النمو والانتعاش في الاقتصاد العالمي. وهذه الزيادة التي تقدر بنسبة ٢٨ في المائة، إنما حدثت استجابة للزيادة في الطلب على النفط التي بدأت خلال الرابع الأخير من عام ١٩٨٣ وما لبثت أن توالت في غضون الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٨٤ . وقد سجل انتاج النفط بمنطقة الأكوا معدل نمو بلغ ١ في المائة برغم التخفيضات الكبيرة التي قررتها المملكة العربية السعودية. أما العراق والكويت فقد زادا من ناتجهما النفطي بما يقدر بنسبة ١٥ في المائة واربع في المائة على التوالي بما نجمت عنه زيادة في الناتج الشامل للمنطقة ككل. على أن حصة المنتجين في غرب آسيا ضمن مجموع الناتج النفطي العالمي انخفضت من ٢٧ في المائة في عام ١٩٨٣ إلى ١٦٩ في المائة عام ١٩٨٤ . ولما كان الانتاج النفطي في البلدان غير الأعضاء بمنظمة الأوبك قد ظل يزداد بصورة مضطربة منذ عام ١٩٧٥ ثم واصل زراعته عام ١٩٨٤ ، ولما كانت مخزونات الطلب على النفط قد شهدت بدورها أكثر من انخفاض، فقد أعاد هذا كله الجهد الرامي إلى رفع الأسعار أو زيادة الانتاج في منطقة الأكوا . وقد وافق مؤتمر منظمة الأوبك المنعقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ على تخفيض الحد الأقصى لانتاج أعضاء المنظمة على أساس مرحلتي إلى مستوى ١٦ مليون برميل يومياً بعد أن كان ١٧٥ مليون برميل يومياً، اعتباراً من أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ . وكانقصد من هذا التخفيض في الحصة الإجمالية بنسبة ٨٥٧ في المائة وقف التدهور في أسعار النفط في أسواق النفط الغورية . وقد تحملت الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة معظم التخفيضات التي قررتها الأوبك سواء على الأسواق المطلقة أو الحصص المئوية حتى برغم أن طاقاتها الانتاجية أكبر نسبياً من طاقات منتجي النفط الآخرين الأعضاء في الأوبك .

وبرغم الاعتقاد الذي صاد من أن الأعمال الحربية في منطقة الخليج كان من شأنها أن تؤدي إلى خفض في انتاج وتصدير النفط عام ١٩٨٤ ، فإن أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق قد تمكنا بصورة معقولة أن يتلافوا حدوث مثل هذا

النفط، وقد اتخذت البلدان الرئيسية المصدرة للنفط الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تدابير من شأنها تشجيع السفن على الاستمرار في نقل النفط من منطقة الاكوا.

وتعد احتياطيات النفط المؤكدة بمثابة مؤشرات تدل على وجود مصادر للنفط في المستقبل، وكانت الاحتياطيات العالمية المؤكدة تقدر في مجموعها بحوالي ٦٩٨٣ مليار برميل عام ١٩٨٤، مسجلة بهذا زيادة بنسبة ٥ في المائة على عام ١٩٨٢ واعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ فإن الاحتياطيات النفطية المؤكدة لمنطقة الاكوا أصبحت تشكل ما يقرب من نصف مجموع الاحتياطيات في العالم. أما البلدان اللذان يملكان أكبر الاحتياطيات النفطية المؤكدة فهما المملكة العربية السعودية التي يبلغ احتياطيها ١٦٩ مليار برميل ثم الكويت التي تملك ٩٠ مليون برميل، على أن معظم صافي الزيادة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة عام ١٩٨٤ تمثلها الكويت التي يقدر احتياطيها في ذلك العام بحوالي ٢٦ مليون برميل. هذا وقد ارتفعت الاحتياطيات المؤكدة للمملكة العربية السعودية بمقدار ثلاثة مليارات برميل في عام ١٩٨٤ وفضلا عن ذلك فقد تمت اكتشافات نفطية كبيرة في عام ١٩٨٤ في بلدان أخرى بمنطقة الاكوا وأسماها في مصر والأردن وعمان والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن. ولسوف تتبع الاكتشافات النفطية في عام ١٩٨٤ بالجمهورية العربية السورية ان يصدر هذا البلد ٣٠ الف برميل يوميا اعتبارا من عام ١٩٨٦، ومن المقرر ان تتبع الاكتشافات النفطية في اليمن بدء انتاج حوالي ١٠ ألف برميل يوميا خلال السنتين القادمتين. أما الاكتشافات النفطية الاقل نسبيا في الأردن فمن المقرر لها بدورها ان تتبع للأردن انتاج ٨٠٠ برميل يوميا، مما يؤدي الى تخفيض فاتورة واردات البلاد من النفط. وقد دفعت هذه الاكتشافات بلدان الاكوا الى مضاعفة انشطتها في مجال التنقيب عن النفط، من ناحية اخرى، زاد الطلب على النفط في عام ١٩٨٤ من ٤٥٢ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٣ الى ما يقدر بحوالي ٢٦٤ مليون برميل يوميا اي ب معدل زيادة يبلغ ٤٪ في المائة. وهذا التحسن الذي بدأ في الرابع الأخير من عام

يرجع أساساً إلى انتعاش الاقتصاد العالمي ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إلا أن ازدياد الطلب على النفط في عام ١٩٨٤ لم يتحقق أساساً بسبب الطابع غير المتكافئ للانتعاش الاقتصادي العالمي، إضافة إلى ارتفاع سعر الدولار الأمريكي، مع انخفاض متطلبات المخزونات النفطية التي واقبها أيضاً التحسينات والتطورات التكنولوجية التي استجابت على عملية تكرير الخام الثقيل، فضلاً عن الطقس الذي جاء معتدلاً باكثراً مما كان متوقعاً في عدد كبير من المناطق الشمالية في العالم خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٤.

وقد نتج عن هذه التطورات التي استجابت على ظروف عرض وطلب النفط وعلى حجم الاحتياجات النفطية في عام ١٩٨٤ ضغوط على الاسعار الدولية للنفط ، ولاسيما النفط الخام الخفيف. وفي اوائل الرابع الاخير من عام ١٩٨٤ عممت المملكة المتحدة والشرويج الى خفض اسعار نفطهما الخام الخفيف بمعدل بتراروح بين دولارا و٢٥١ في المائة من الدولار للبرميل. ثم تلتها نيجيريا التي اضطرت الى اتباع نهجهما لتبعيغ من النفط ما يكفي للوفاء بالتزامات خدمة ديونها. ثم ما لبثت الدول اعضاء منظمة الاوبك ان وافقت على خفض بمعدل مليون ونصف مليون برميل يوميا في الانتاج في شهر تشرين الاول/اكتوبر للحيلولة دون اندلاع حرب في الاسعار. على ان الضغط التنازلي على اسعار النفط ما يزال متواصلا بسبب التوسيع الكبير في انتاج النفط على صعيد البلدان غير الاعضاء في منظمة الاوبك، والحريمة بدورها على زيادة حصتها في سوق النفط العالمية.

وبالاضافة الى الانخفاض الكبير في الاسعار في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، فقد شهدت سوق النفط العالمية عوامل تذبذب اخرى بسبب العزوف عن استخدام العقود الطويلة الاجل. ثم اتسعت ايضا اسواق التعامل في النفط على أساس فوري من أقل من ٥ في المائة من النفط المطروح دوليا في عقد السبعينات الى ما اصبح يقدر بما يتراوح من ٢٠ الى ٤٠ في المائة. وجاءت عوامل اخرى تزيد من عدم الاستقرار في سوق النفط العالمية نجمت عن التغيرات في سعر دولار الولايات المتحدة الذي يتم على أساسه تقويم المبيعات

النفطية، فضلا عن الاحتمال الوارد بأن تعمد بعض الدول المضفوظة ماليا من أعضاء الأولي إلى الانشقاق عن المنظمة ومن ثم إلى زيادة انتاجها من النفط. إن انخفاض الأسعار من شأنه أن يؤدي إلى هبوط التضخم وانخفاض حجم فواتير النفط بالنسبة للبلدان المستوردة ، ولكنه من ناحية أخرى سيلقي أعباء على اقتصادات البلدان المصدرة للنفط ولاسيما في منطقة غربي آسيا حيث يلعب النفط دورا مهما. بل إن هناك بلدانا مصدرة للنفط ترزح فعلا تحت وطأة الديون ومنها المكسيك ونيجيريا، ثم مصر بدرجة ما، وقد تضرر هذه البلدان إلى إعلان عجزها عن سداد ديونها إلى المصارف الرئيسية الغربية والدولية وهذا بدوره يمكن أن تنجم عنه آثار معاكسة بالنسبة لتلك المؤسسات المالية بل وللاقتصادات الغربية نفسها بصورة عامة. كما أن انخفاض الأسعار من شأنه أيضا أن يؤدي إلى انخفاض في أنشطة الاكتشاف والتنقيب بل وإلى إغلاق آبار النفط الباهظة التكاليف. وبالإضافة إلى هذا كله سيقل تطوير واستخدام مصادر أخرى للطاقة إذ تصبح غير مرحبة اقتصاديا.

وللحيلولة دون هذا الانهيار في هيكل أسعار النفط، فإن بوسع أعضاء منظمة الأولي أن ينسقوا انشطتهم مع المنتجين الرئيسيين غير الأعضاء في المنظمة، وإن ينشؤوا صندوقا لمساعدة مصدري النفط المدنيين كي لا يعمدوا إلى زيادة انتاجهم بما يقتضيه سداد ديونهم ، ولا بد أيضا من العمل على تحجيم العرض الزائد حاليا من النفط الخام في السوق الدولية من خلال المزيد من التخفيض في الإنتاج. ومن شأن هذه الإجراءات أن تكون بمثابة إشارة إلى مستوردي النفط تنبئهم بأن المستقبل لا ينطوي على تخفيضات في أسعار النفط بل أن بالامكان زيادة هذه الأسعار، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى إعادة تكوين الارصدة النفطية ، ومن ثم زيادة الطلب على النفط.

أما المساعي الرامية إلى الحد من تقلبات الأسعار على المدى الطويل فيمكن أن تتم من خلال حوار متوازن بين مصدري النفط ومستورديه. إن بوسع الطرفين كليهما أن

يفيدا من وجود سوق منتظمة في مجالات التخطيط الطويل الأجل ومن وضع ضمانات للاستثمارات في مجالات الطاقة البديلة، وان كانت احتمالات اقامة مثل هذا الحوار الموضوعي البناء تبدو غير مشجعة في الوقت الحالي.

ومن ايجابيات انخفاض أسعار النفط بمنطقة الاكوا انها كانت بمثابة حواجز دفعت كثيرا من البلدان على تنوع مصادر ايراداتها. ومن السبل الطبيعية لهذا التنوع في حالة كثير من بلدان المنطقة ، جاءت عمليات تكرير وتسويق النفط الخام وانتاج الغاز الطبيعي واقامة الصناعات البتروكيماوية. هذا وتعكف الكويت والمملكة العربية السعودية على دراسة انشاء شبكات للتسويق الخارجي وانشاء مصاف جديدة في اتجاه شبه الجزيرة العربية.

من ناحية اخرى فطالما جرى تجاهل امكانيات استخدام واكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة الاكوا، في حين ان امكانيات التوسيع في هذا المجال كبيرة بحكم ما حقظته به المنطقة من نسبة بلغت ١٢ في المائة من الاحتياطيات العالمية في عام ١٩٨٤، ونسبة ٢ في المائة من مجموع الانتاج العالمي في عام ١٩٨٣ . كما ان الاجل المتوقع لاستمرار هذه الاحتياطيات يمتد عبر ثلاثة قرون عند المستويات الحالية لانتاج.

وبالاضافة الى ما سبق، فقد وامتلت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٤ اقامة مجمعاتها الضخمة للبتروكيماويات في جبيل وينبع. وتشير عوامل عدة الى ان صناعة البتروكيماويات بالمملكة العربية السعودية سوف تصل الى مستوى من الكفاءة تؤهلها لكي تتفوق في مجال المنافسة مع نظيرتها المنشاة اصلا في البلدان المتقدمة. وفي عام ١٩٨٥ حيث من المتوقع ان تختم المملكة العربية السعودية بما يتراوح بين ٤ و ٥ في المائة من طاقة العالم من البتروكيماويات ، فان تدفق البتروكيماويات العربية السعودية الى الغرب سوف يبدأ بالرغم من الضغوط المتزايدة لفرض تدابير حماية ضد المنتجات البتروكيماوية.

ومن المتوقع استمرار الزيادة الحالية في عرض النفط في السوق النفطية الدولية واضطراد الضغط التنازلي الذي يهبط بأسعار النفط في عام ١٩٨٥ ، بل من المتوقع ان يتمادي هذا الاتجاه حتى عام ١٩٩٠ . وبرغم ان من المتوقع ان يرتفع الطلب على النفط بنسبة ١ في المائة عام ١٩٨٥ ، حيث يرجع ذلك اساسا الى النمو الاقتصادي المتتسارع والمتوقع في اوروبا الغربية ، الا ان مصدرى النفط من غير الاعضاء في منظمة الاوبك سوف يجهدون في تلبية معظم الطلب الزائد، ومن ثم لن يبقى الا طلبات ضئيلة من النفط تلبيةها بلدان الاوبك وبلدان غربي آسيا. من هنا بات اساسيا بالنسبة لاعضاء الاوبك ان يتزمو بحصر الانتاج المتفق عليها ، والا انخفضت اسعار النفط بصورة فجائية واحدة.

وتشير الاسقاطات الحالية الى ان قدرة مصدرى البعد من غير اعضاء الاوبك على تلبية الزيادات المناظرة في الطلب العالمي على النفط سوف تنتهي بحلول عام ١٩٩٠ ومن ثم ، فان الطلب على النفط سوف يلبيه اعضاء الاوبك وفي مقدمتهم البلدان اعضاء الاكوا في منطقة الخليج . وبفضل الاحتياطييات النفطية الهائلة المتوفّرة في شرق آسيا ، فان دور المنطقة في سوق النفط الدولي يتوقع له أن يعود ليصبح اكثر الادوار هيمنة.

وقد تأثر العمل الاقتصادي المشترك الذى تم على الصعيد العربي القومى بصورة سلبية من جراء مجموعة من التطورات المعاكسة التي استجابت على الصعيدين الاقتصادي والسياسي . ان انتشار الركود الاقتصادي العالمي ووصول آثاره الى المنطقة مع ما واكبها من اتساع شقة الخلاف في العلاقات السياسية بين بعض البلدان الاعضاء ، اضاف الى العجز عن ايجاد حل سلمي للصراع العراقي الايراني، واستمرار الاضطراب السياسي في لبنان مع احتلال اجزاء كبيرة من ارضه من قبل اسرائيل وقد تأثرت من جراء هذا كله الجهد المباشرة (ومنها مثلا تدفق المعونات واقامة المشروعات المشتركة)

والتدفقات التي تتم بصورة عفوية او تقليدية (ومنها مثلاً تدفقات العمالة والسلع) بما يؤكد القول بأن جهود التعاون الاقتصادي يمكن أن تنجح إلى حد كبير في ظل بيئة مؤاتية من النمو الاقتصادي ولكنها لا تجني سوى الأخفاق في ظل أداء اقتصادي سيء . من هنا ظل أداء التجارة داخل المنطقة دون التوقعات المنشورة برغم الجهود المتناسقة التي بذلك لتعزيز التجارة والتوسيع فيها. لقد ظل نصيب الصادرات في داخل المنطقة ضمن مجموعة صادرات منطقة الأكوا يراوح في ضالته بين نسبتي 5 و 6 في المائة ما بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٣ مما يعكس الاتجاهات السلبية في الصادرات إلى بقية أنحاء العالم. أما تدفقات المعونة داخل المنطقة فقد انخفضت من ٦٢ مليار دولار في عام ١٩٨٠ لتصبح ١٨ مليار دولار عام ١٩٨٣ (١). كما ان الاستمرار في إقامة المشروعات المشتركة وعمليات الاستثمار تباطئ بدورها (لم يتم مؤخراً سوى إنشاء مشروعين مشتركين جديدين) وكأن تنفيذ قرارات قمة عمان المنعقدة في عام ١٩٨٠ قد وصل في الواقع الأمر إلى طريق مسدود.

وانطلاقاً من الوعي العميق بالظروف الواردة أعلاه ، فقد استهدفت الجهود التي بذلتها المنظمات والهيئات الحكومية المشتركة في المنطقة للحيلولة دون زيادة الوضع تدهوراً . ومن هنا صرف النظر عن الخطة الطموحة للتعاون والتكامل الاقتصادي ، واستعيض عنها باهداف يمكن تحقيقها بالفعل. ولذلك فإن العمل على وضع أو تنسيق الخطط الكاملة أو الشاملة ومنها مثلاً خطة التنمية العربية المشتركة، ما لبث أن افسح الطريق ليحل محله التخطيط القطاعي وإقامة المشروعات المشتركة. وتم في هذا الإطار التركيز على قضايا ذات أهمية محورية بالنسبة للتنمية في المنطقة ومنها قضايا الأمن الغذائي ، والتصنيع، وتعبئة الموارد الانتاجية والبشرية وتعزيز التبادل التجاري في داخل المنطقة.

(١) تشير هذه الأرقام إلى المساعدات الثنائية الميسرة من بلدان الأوبك التي بلغ متوسط مساهمة أعضاء الأكوا فيها حوالي ٩٥ في المائة في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٠.

وفي سبيل تعزيز التبادل التجارى، وبخاصة تيسير وصول السلع التي تنتجهـا المشروعات العربية المشتركة الى الاسواق العربية فقد انشئت هيئة عليا في هذا المجال ضمن اطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية(١٩٨٢). وبدأت هذه الهيئة انجازاتها بوضع قائمة مؤقتة بالسلع شبه المصنعة التي يتقرر اعفاؤها من التعرفة الجمركية في سياق التجارة بين البلدان الاعضاء، كما ان مندوق النقد العربي انشأ مرفقا خاصا يقدم تسهيلات ائتمانية للتصدير فيما يتعلق بالتبادل التجارى بين البلدان الاعضاء فيه. ومن المتوقع ان يكون لهذا الاجراء اثره الايجابي على تعزيز التجارة في داخل المنطقة.

ثم جاء تصديق ثلاثة عشرة دولة عربية على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية، وانشاء محكمة الاستثمار العربية لتسوية المنازعات كي يمهد السبيل بصورة مبدئية، لزيادة حجم وكفاءة تدفقات الاستثمارات الانشائية في المنطقة . وبالاضافة الى ذلك ، فمن خلال عدة هيئات منها مثلا الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة و الزراعة للبلاد العربية و مؤتمرات المستثمرين ورجال الاعمال العرب، فان مساهمة القطاع الخاص ما برحت تزداد في جهود التنمية على الصعيد الاقليمي. كذلك فقد عبّرت الجهات تجاه الاستخدام الامثل للقوى العاملة في المنطقة . ومن هنا جاء اعلان المبادئ المتعلقة بحركة انتقال القوى العاملة العربية الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية. وفي الوقت ذاته، وانطلاقا من الاعمال التي قامت بها مجموعة الامن الغذائي التي تم تخصيصها ضمن اطار الجامعة العربية ليوكـل اليـها تنفيـذ خـطة الـامـن الغذائيـ، اـقيـم مشـروعـان مشـترـكان جـديـدانـ، يـتـم تـموـيلـهما إـلـى حدـ كـبـيرـ منـ جـانـبـ القـطـاعـ الخـاصـ وـهـماـ الشـرـكـةـ العـرـبـيـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـغـذـائـيـ وـالـشـرـكـةـ العـرـبـيـةـ لـلـشـروـةـ السـمـكـيـةـ.

ومن بين القضايا التي تخضع لدراسة فعالة من جانب المنظمات الاقليمية، قضية انشاء مندوق لتعويض الخسائر الناجمة عن تخفيضات التعرفة الجمركية لمصالح البلدان العربية الاقل نموا. وكذلك تنفيذ برنامج متكامل لتبادل السلع، اضافة الى

امكانيات الاستخدام النهائي للتابع (القمر) الاصطناعي العربي الذي تم اطلاقه مؤخرا (شباط/فبراير ١٩٨٥) بواسطة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، "عربسات"، فضلا عن انشاء منظمة عربية لاستغلال اعماق البحار، وانشاء شركة عربية للصناعات الميكانيكية والهندسية .

هكذا تأثر الاداء الاقتصادي والاجتماعي الشامل في منطقة الاكوا بصورة سلبية عام ١٩٨٤ من جراء عوامل رئيسية شتى: حرب الخليج، استمرار الاضطرابات في لبنان، انخفاض عائدات النفط، تناقص التحويلات الواردة من العاملين المهاجرين الى البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في المنطقة ثم الانخفاض الكبير الذي اعتبرى كثيرا من العملات ولاسيما في البلدان غير المصدرة للنفط.

من ناحية اخرى شهد عام ١٩٨٤ بعض التطورات الايجابية : حدث اكتشافات نفطية كبيرة من شأنها ان تسفر عن آثار ملحوظة بالنسبة لاقتصاد الجمهورية العربية السورية واليمن ، كما بدأ انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوبى لبنان مما سيخفف من حدة التوتر بصورة ما في المنطقة .

على ان بلدان المنطقة اثبتت بصورة عامة قدرتها على التكيف مع الظروف الجديدة . لقد تواصلت الجهود من جانب بلدان الاكوا لمواصلة السير بخطى ثابتة على طريق التنمية، فالبلدان النفطية وغير النفطية بالمنطقة تعكس بصورة متزايدة على ترشيد انفاقاتها، وعلى التقىد الصارم بالاقتصاد في مواردها. ومن ثم فقد استمر نمو القطاعات غير النفطية في البلدان اعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي عام ١٩٨٤ يقدر الناتج المحلي الاجمالي في غربى آسيا بحوالى ٣١٠ مليارات دولار بما في ذلك مصر . كما ان الاداء الاقتصادي لمنطقة الاكوا يحكمه الى حد كبير الایرادات الناجمة عن صناعة النفط والتعدين اللذين مثلتا ٣٠.٨ و ٢٨.٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ على التوالى . الا ان نصيب قطاع النفط

والتعدين ضمن الناتج المحلي الاجمالي في غرب آسيا انخفض من نسبة ٥٩,٥ في المائة التي كان قد بلغها عام ١٩٨٠. وقد نجم عن الكساد في صناعة النفط انخفاضات كبيرة أخرى في الناتج والمصادرات وفوائض الحسابات الجارية منذ عام ١٩٨٢ في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تعتمد على القطاع المذكور بوصفه مصدراً رئيسياً للدخل. لقد انخفضت عائدات النفط بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الرئيسية المصدرة للنفط من ٧١,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٣ إلى ٦٦,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٤، ناهيك عن الذروة التي كانت قد بلغتها سابقاً وهي ١٥١ مليار دولار في عام ١٩٨١. وقد أدى هذا إلى انخفاض تراوح بين نسبتي ٢ و ٣ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي في بلدان مجلس التعاون في عام ١٩٨٤. أما النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في بلدان مجلس التعاون فقد كان متبايناً الأداء في عام ١٩٨٤ حيث سجلت الزراعة معدل نمو مرتفعاً بلغ ١٦,٥ في المائة في عام ١٩٨٤ وإن اقتصرت فقط على نسبة ٤,٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي. أما الناتج الصناعي في بلدان مجلس التعاون فقد زاد بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ١٩٨٤ على ٦٥٣ نسبية، ومنخفضاً بذلك عن النسبة التي قدرت بحوالي ١١,٦ في المائة في عام ١٩٨٣.

هكذا تباين الأداء الاقتصادي خلال عام ١٩٨٤ في بلدان غرب آسيا بصورة واسعة، فالاقتصاد البحريني الذي يشكل نسبة مئوية صغيرة إلى حد ما من الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة الاكوا زاد بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٨٤، واز يعتمد اقتصاد البحرين إلى حد كبير على الانشطة المالية والتجارية فهو يستند بدوره إلى التعاون والتكامل مع البلدان أعضاء مجلس التعاون. أما عمان وهي بلد صغير نسبياً من ناحية مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للاكوا فقد حققت معدلًا مرموقاً للنمو الاقتصادي بلغ ١٩ في المائة في عام ١٩٨٤ وقد تواصل الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي نما بنسبة ٣٢,٨ في المائة في عام ١٩٨٤، فيما حققت الصناعة أيضاً نمواً ملحوظاً وإن كانت زياتها التي بلغت ٣١,٢ في المائة محسوبة على أساس قاعدة صناعية محدودة في الأصل. وبالنسبة للكويت فإن ركود عام ١٩٨٣ امتد آثاره إلى عام ١٩٨٤ برغم زيادة ايرادات النفط بنسبة ١١ مليار دولار خلال العام المذكور. لا ان الاقتصاد

الكويتي والميزانية الكويتية ما لبّثا ان تلقيا اموالاً جديدة ناشئة عن الدخل الذي تولد عن الاستثمارات الكبيرة الموظفة خارج البلاد. وفي حالة قطر ، انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٥٪ في المائة في عام ١٩٨٤، وجاء ذلك على اساس معدل ابطأ بكثير من انخفاض عام ١٩٨٣ الذي كان قد بلغ ١٥٪ في المائة. بيد ان قطر ظلت توافق تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الانفاق الرأسمالي بنسبة ٣٪ في المائة. وفيما يتعلق بدولة الامارات العربية المتحدة، فقد شهدت بدورها معدل نمو سلبياً في عام ١٩٨٤ بلغ ٢٪ في المائة بالقيم الاسمية. وقد اعقب ذلك هبوطاً كان بنسبة ١٠٪ في المائة في عام ١٩٨٣، وان كانت الامارات العربية المتحدة قد عانت من انخفاض عائدات النفط مع ما فرضه من استقطاعات التي تعرضت لها الميزانية خلال السنة.

وفيما يتصل بالبلدان ذات الاقتصادات المتنوعة في منطقة الاكوا، فقد شهدت بدورها معدلات نمو مختلفة. وهذه البلدان، برغم كون بعضها منتجاً للنفط ، الا انها اكثراً تقدماً في النمو واكثر تنوعاً من بلدان مجلس التعاون فيما هي تعتمد بصورة مباشرة و/أو غير مباشرة على الايرادات النفطية ، حيث تهيء العمالة وال الصادرات الأخرى الموجهة الى البلدان اعضاء مجلس التعاون والى العراق لهذه المجموعة من البلدان ايرادات التصدير وتحويلات العاملين بالعملات الصعبة . وعندما تعمد البلدان اعضاء مجلس التعاون الى استقطاعات في انفاقها، يهبط الطلب على العاملين الوافدين بما يؤثر بدوره سلباً على الايرادات التي يمكن ان تجنيها كثيرة من تلك البلدان . وفضلاً عن ذلك فان القروض والمنح التيسيرية المقدمة من جانب البلدان الرئيسية المصدرة للنفط تنخفض بدورها نتيجة انخفاض عائدات النفط . ولكن برغم هذه النكسات، فـان الاقتصادات المتنوعة في المنطقة (باستثناء العراق ولبنان) احرزت معدل نمو فعلي في عام ١٩٨٤ .

لقد سجلت الجمهورية العربية السورية معدل نمو بلغ ٨٪ في المائة عام ١٩٨٣، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة الى التوسع في صناعتها التي نمت بنسبة ٢٢٪ في المائة في ذلك العام. ولكن اقتصاد العراق تأثر سلباً من جراء الحرب مع ايران وكانت هناك

انخفاضات في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢٥٪ في المائة عام ١٩٨٢، و ٧٪ في المائة عام ١٩٨٣، وهي ترجع اساسا الى زيادة نفقات الحرب والى عدم قدرة العراق على تصدير كميات كبيرة من النفط. ومع ذلك فقد تحسنت الظروف الاقتصادية بصورة ملموسة في عام ١٩٨٤ بفضل الزيادة في انتاج النفط من ٤٠٠ برميل يوميا عام ١٩٨٢ الى حوالي ٦١٠٠٠ برميل يوميا عام ١٩٨٤. ومن المتوقع ان تطرأ زيادات اخرى على انتاج النفط في عام ١٩٨٥ بعد اكمال خط الانابيب الجديد . وفيما يتعلق باقتصاد الاردن الذي يعتمد اعتمادا شديدا على بلدان مجلس التعاون من ناحية تحويلات العاملين، فان الصادرات وكذلك المنتج والقروض زادت بنسبة ٣٪ في المائة في عام ١٩٨٤. اما مصر فقد عانت من مشاكل العجز في الميزانية الناجمة عن ارتفاع نفقات الدفاع وعن دعم السلع الاساسية وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج مع هبوط عائدات النفط في عام ١٩٨٤.

وفيما يتعلق بالبلدين اقل نموا في منطقة الاكوا ، فقد ظلا يعانيان من قصور في البنية الاساسية ، ومن تخلف القطاع الصناعي، ومن شحة الموارد الطبيعية ، ثم عانى ايضا من جراء سلسلة من الكوارث الطبيعية التي امتدت بهما في الفترة الاخيرة. وعلى كل فان النمو الاقتصادي الذي تم تقديره لليمن ولليمن الديمقراطي قد بلغ ٣٪ في المائة عام ١٩٨٤ برغم هذه المشاكل وبرغم الصعوبات في تدبير النقد الاجنبي ، في حين تدل البيانات المقدرة لعام ١٩٨٤ على معدل نمو بلغ ٧٪ لليمن.

ويقدر متوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد في منطقة الاكوا بحوالي ٣٠٠٧ دولار في عام ١٩٨٤ وهو اقل قليلا من ٣٠٣٦ دولار في عام ١٩٨٣. اما الناتج المحلي الاجمالي للفرد في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام ١٩٨٤ فقد قدر بحوالى ١٠٥١٩ دولار وهو بين اعلى الدخول في العالم وان كان بدوره اقل قليلا من مبلغ ١١٤١٥ دولار المسجل في عام ١٩٨٣. وفيما يتعلق بمتوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد في بلدان الاقتصادات المتنوعة فقد بلغ ٣٦٦١ دولار في عام ١٩٨٤ بالقيمة

النسبة، زائداً بذلك عن ذلك عن مبلغ ٢٥٢٢ المسجل لعام ١٩٨٣. كذلك شهد البلدان الأقل نمواً في المنطقة زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد من ٤٨٧ دولار في عام ١٩٨٣ إلى ٥١٥ دولار في عام ١٩٨٤.

من جانب آخر طرأ تغير كبير على نمط الاستثمار في منطقة الأكوا في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ بسبب الانخفاض في عائدات النفط وكون مشاريع البنية الأساسية قد تم انجازها وأساساً في البلدان أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن ثم فقد باتت معظم بلدان الأكوا حالياً أكثر انتقاء فيما يتعلق ببنويعيات المشاريع التي يتقرر إنشاؤها، بل إن كثيرة منها قد الغي أو أجل المشاريع التي تنجم عنها عائدات ضئيلة. لكن نسبة مجموع الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي تبقى مرتفعة نسبياً في منطقة الأكوا بعد أن كانت ٣٠,٨ في المائة عام ١٩٨٢ وأصبحت ٣٢,٩ في المائة في عام ١٩٨٣. وقد جرى في الماضي استخدام ايرادات وفوائض النفط لتمويل الاستثمارات في بلدان أخرى أعضاء بالاكوا مما اتاح نمواً اقليمياً متكافئاً في انشطة الاستثمار.

من جانب آخر شهدت نسبة الادخار هبوطاً في منطقة الأكوا في السنوات الأربع الأخيرة ويرجع ذلك أساساً إلى الانخفاض في عائدات النفط في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط، وكذلك إلى الحرب الناشبة بين العراق وايران، إضافة إلى التدهور في النقد الأجنبي بالنسبة لأكثر الاقتصادات تنوعاً فضلاً عن الانخفاض في قيمة معظم العملات.

وفي عام ١٩٨٤ زاد مجموع الناتج الزراعي الإجمالي بنسبة ١٥ في المائة عن نظيره في عام ١٩٨٣. وقد سجلت زيادات مرموقه فقط في حالة المملكة العربية السعودية وتبعها في ذلك نمو متواضع للغاية في الناتج الزراعي في مصر والعراق واليمن الديمقراطية والأردن. ثم سجلت انخفاضات في لبنان والجمهورية العربية السورية واليمن في الناتج الزراعي. وقد اسهمت العوامل المناخية السلبية في حدوث انخفاض ملحوظ في انتاج البقوليات والحبوب والمحاصيل الزيتية والمحاصيل غير الغذائية ونجم عن ذلك ان الرقم القياسي الاقليمي للإنتاج الكلي من الحبوب لم يزد

الا بتصوره هامشية بلغت ٨٪ في المائة عام ١٩٨٤. ومن الاشار السلبية التي المت بالاداء الزراعي انتشار الجفاف وقلة الامدادات المائية والبحوث الزراعية المحدودة وقصور خدمات التدريب والارشاد الزراعي اضافة الى نقص الحوافز التي تحث على الانتاج.

على ان الانتاج الزراعي قد زاد في العراق بنسبة ٢٪ في المائة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٠ وان عكست تقديرات عام ١٩٨٤ قصورا في الاداء بالنسبة للمحاصيل الغذائية بسبب الطقس الجاف. وقد اولى العراق اسقافية عليا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الاغذية، ومن الحوافز المهمة التي هيأت للمزارعين حرية اختيار انماط المحاصيل، بما يتيح لهم زراعة محاصيل مربحة. الا ان العراق لا يزال يواجه مشاكل في التسويق والتوزيع اضافة الى القصور في مرافق ثلاجات التخزين. اما المملكة العربية السعودية فقد احرزت معدل نمو متوسطا مرموما بلغ ٤٪ في المائة في القطاع الزراعي في اوائل الثمانينيات بفضل زيادة الاستثمارات في هذا القطاع وطرح حوافز سعرية وتوفير تسهيلات في التسويق والائتمان والاعلانات المقدمة للزراعة مع استخدام تكنولوجيات متقدمة ومكثفة في الزراعة . من هنا امكن تحقيق هذا التقدم المشهود في مجال انتاج الحبوب ولا سيما القمح الذي زاد من ٤٠٠ طن في عام ١٩٨٠ الى ١٣٠ مليون طن في عام ١٩٨٤ مما اتاح للبلاد تمدير ٤٠٠ طن من فائضها من القمح .

وعلى مستوى البلدان الخليجية الاخرى (البحرين، الكويت، عمان، قطر والامارات العربية المتحدة) فان القطاع الزراعي قد افاد من دعم الحكومة له، وكثيرا ما وصل هذا الدعم الى نصف كلغة المدخلات بل وفي بعض الحالات وصل الى تقديم مبالغ دعماً مباشرا . وقد اضطررت الزيادة في انتاج الخضر والفواكه ولحوم الدواجن في تلك البلدان فيما سجل اسرع نمو في مجال انتاج الخضر في عمان حيث سجلت نسبة زيادة سنوية بلغت ٣٪ في المائة . كذلك زاد انتاج الفواكه ولحوم الدواجن في عمان بنسبة ٦٪ و ١٨٪ على التوالي وبالمثل زاد انتاج الفواكه والخضر في الامارات العربية المتحدة بنسبة ٣٪ و ٢٪ في المائة على التوالي .

من ناحية اخرى ظلت الزراعة في لبنان تعاني من استمرار الاعمال الحربية حيث فقد كثير من الفلاحين مزارعهم وماشيتهم بسبب استمرار الاضطرابات وقد انعكس هذا الوضع في الاتجاه الهابط دوما في مجموع الانتاج الزراعي، حيث ظل هذا الانتاج ينخفض بنسبة فعلية بلغت في المتوسط ١١% في المائة خلال السنوات الاولى من العقد الحالي.

وفيما يتصل بالانتاج الزراعي الاجمالي في اليمن فقد شهد بدوره انخفاضا خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٠ وهذا النمو السلبي اصبح موضع قلق كبير في ارجاء البلاد . وقد اولت الحكومة مؤخرا اهتماما متزايدا بالزراعة بغية رفع معدل نموها السنوي، وتجلّى اثر هذه التدابير الجديدة التي صاحبتها ظروف جوية مواتية نسبيا في عام ١٩٨٤ في انعكاس اتجاه التنامى في هذا المجال . ومن ثم امكن لهذا القطاع ان يسجل معدل نمو حقيقي مشهودا في ايجابيته بلغ ٦% في المائة عام ١٩٨٤ .

اما في اليمن الديمقراطية فقد زاد الانتاج الزراعي الكلي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ بنسبة ٢٥% في المائة سنويا وبرغم جهود الحكومة في تشجيع التوسيع الزراعي عن طريق مراقبة الاسعار وادخال تعديلات على الاجور فقد ظل اداء الزراعة في السنوات الاخيرة دون التوقعات المنتظرة، ومن لا ثم تزال البلاد تعتمد بصورة كثيفة على الواردات من الاغذية الا ان اليمن الديمقراطية تمتلك الامكانيات التي تؤهلها لاحراز المزيد من الاكتفاء الذاتي في انتاج الاغذية باكثر مما هو حاصل في الوقت الحالي، ولا سيما فيما يتعلق بالفاكهه والخضروات واللحوم والمنتجات الحيوانية الاخرى .

وبالنسبة لقطاع الشروق الحيوانية الغرعي في المنطقة فقد كان اداء هذا القطاع اداء جيدا خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٠ حيث سجل معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ٧% في المائة وهذا التوسيع السريع في انتاج الشروق الحيوانية جاء نتيجة التحسينات الكبيرة التي اضفيت في البلدان المنتجة الرئيسية، فعلى سبيل المثال، وصل معدل النمو السنوى المتوسط عبر الفترة ١٩٨٤-١٩٨٠ في الانتاج الكلى للشرفة الحيوانية الى مستوى ٩% في المائة بالمملكة العربية السعودية ثم ٧% في المائة في العراق

وتبعتها نسب ٥٦ و ٥٢ و ٤٧ في المائة في الجمهورية العربية السورية ومصر والاردن على التوالي . ومع ذلك فلم يزد معدل النمو السنوي المتوسط في اليمن عن نسبة واحد في المائة، فيما تناقص الرقم القياسي الاجمالي لمنتجات الشروة الحيوانية في اليمن الديمقراطي ولبنان خلال الفترة المذكورة تناقصا فعليا بنسبة ١٠ و ٦١ في المائة على التوالي . على ان اكثرا النتائج المبشرة في ميدان انتاج الشروة الحيوانية بالمنطقة جاءت في مجال انتاج الدواجن والبيف حيث ترمي معظم بلدان الاكوا الى تحقيق الاكتفاء الذاتي . كما ان مجموع المحصول السمكي في بلدان الاكوا على المستوى الاقليمي زاد بنسبة ٤٤ في المائة عام ١٩٨٣ ليصل الى مستوى ٤٧٩٤٠٠ طن . وتتصدر مصر قائمة منتجي الاسماك في عام ١٩٨٣ حيث بلغ مجموع محصولها من الاسماك ١٤٠ طن، اي نسبة ٢٩ في المائة من مجموع المحصول السمكي في المنطقة بأسراها . وقد احتل المحصول السمكي في عمان المرتبة الثانية في المنطقة خلال عام ١٩٨٣ فبلغ نسبة ٢٢٧ في المائة من المجموع . اما بلدان الاكوا الاخرى التي تتمتع بمحصول سمكي كبير فتشمل اليمن الديمقراطي والامارات العربية المتحدة التي بلغت الحصيلة فيها ٧٤١٠٠ طن على التوالي، ومع ذلك فلا يزال قطاع الشروة السمكية الغرعي في المنطقة متخلفا، كما ان مواردها البحرية ما تزال الى حد كبير دون مستوى الاستغلال السليم .

وإذا كانت منطقة الاكوا تتبع سياسات رامية الى تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي في انتاج الاغذية، الا ان النمو السكاني في معظم بلدان الاكوا لا يزال يفوق الزيادة في انتاج الاغذية، بل ان انتاج الاغذية للفرد انخفض بصورة فعلية خلال فترة ١٩٨٠-١٩٨٤ في جميع بلدان الاكوا باستثناء المملكة العربية السعودية ومصر . ومن ثم فالامر بحاجة الى مضاعفة الجهد المبذولة في هذا المجال .

وفيما يتعلق بقطاع الصناعات التحويلية فان اداء النمو في غرب آسيا في اوائل الثمانينيات جاء اقل بكثير من المعدل المتحقق خلال السبعينيات . ويرجع هذا الاداء الضعيف اساسا الى انخفاض انتاج النفط وعائداته الذي ارتبط بالركود الاقتصادي العالمي، وبزيادة المنافسة من جانب البلدان الأخرى المنتجة للنفط من غير منطقة

الاكوا . وقد هبطت حصة قطاع المناجم والمحاجر ضمن الناتج المحلي الاجمالي من ٥٥ في المائة الى ٣٦ في المائة والى ٣٥ في المائة في اعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ على التوالي . ومع ذلك فلم يتم التعويض عن هذا النقص في مساهمة المناجم والمحاجر ضمن الناتج المحلي الاجمالي من خلال اداء افضل يتم في قطاع الصناعات التحويلية .

ويتجلى سوء الاداء في قطاع الصناعات التحويلية في معدل النمو السنوى الذى سجل لهذا القطاع خلال اوائل الثمانينات والذى لم يزيد عن ٩ في المائة بالاسعار الجارية، في مقابل متوسط بلغ ٢٠ في المائة خلال السبعينات . وتشير التقديرات الاخيرة الى اداء اقل في قطاع الصناعة التحويلية الذى لم يحرز في عام ١٩٨٤ نموا الا بنسبة ٣٦ في المائة . بيد ان معدل النمو المنخفض لقطاع الصناعة التحويلية لا يعكس بصورة كاملة الموقف الفعلى اذ ان نتائج تنفيذ عدد كبير من المشاريع الصناعية في اوائل الثمانينات لم تؤت ثمارها بعد .

ومع ذلك فان قطاع الصناعة التحويلية تبادر ب بصورة واسعة على صعيد بلدان الاكوا الاعضاء، فالبيانات المتاحة تشير الى انه منذ اوائل السبعينات ساد نمو غير متكافئ لمملحة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي طرأ على نصيبها ضمن القيمة المضافة من الصناعات التحويلية في المنطقة زيادة سريعة من المستوى المنخفض الذي بلغ ٣٢ في المائة الى نسبة ٥٥ في المائة في عام ١٩٨٣ . وهذا التحول المثير في التركيز الصناعي لمصالح بلدان مجلس التعاون توافقه في عام ١٩٨٤ ومن المتوقع، حسبما تقتضي به التقديرات الاخيرة ان يستمر حتى عام ٢٠٠٠ .

لا ان البيانات الشاملة المتاحة والمتعلقة بهيكل القطاع التحويلي في منطقة الاكوا ككل لا تغطي سوى التطورات التي استجابت حتى عام ١٩٨٠ . من هنا تبقى الصناعات الكيماوية وتكرير النفط والصناعات البلاستيكية هي العناصر المساهمة الرئيسية في القيمة المضافة من الصناعة حيث شكلت حوالي ٤٥٪ من مجموع القيمة المضافة من الصناعة في عام ١٩٨٠ .

كذلك توجد تباينات واسعة في هيكل القطاع التحويلي بين بلدان الأكوا الأعضاء، فإلى حد كبير تشتهر البلدان التي تنتمي إلى نفس المجموعات في هيكل متماضية، ومن هنا في الاقتصادات المتنوعة تشكل صناعات الأغذية والمشروبات والتبغ والملابس والمنسوجات في مجموعها حوالي ٥١ في المائة من مجموع القيمة المضافة من الصناعات التحويلية عام ١٩٨٠.

ومنذ السبعينيات، تم بالتحديد منذ عام ١٩٨٠، ما برج القطاع التحويلي يحظى بأولوية متزايدة في خطط التنمية بالبلدان الأعضاء حيث ان الاستثمارات في الصناعة بما في ذلك استثمارات القطاع التحويلي قد زادت زيادة مضطردة سواء بالقيم المطلقة او بالنسبة المئوية بين مجموع الاستثمارات الموظفة في معظم البلدان الأعضاء.

وبالاضافة الى التركيز المتزايد الذي توليه البلدان الأعضاء للتنمية الصناعية، فإن الارتفاع السريع في الاستثمارات إنما يعكس تغيراً في نمط الاستثمار في تلك البلدان، ففيما تركزت معظم الاستثمارات في أوائل السبعينيات قبلها على الصناعات الخفيفة والصناعات الاستهلاكية المعمرة، فإن الاستثمارات عادت في أوائل السبعينيات وفي الفترة التي خطط لها بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ لظهور تحولاً لصالح الصناعات الوسيطة والانتاجية والصناعات الهندسية بما نجم عنه زيادة في الاستثمارات المطلوبة، وبما يعكس الطابع الذي تتسنم به الصناعات المذكورة والتي يتطلب بدوره كثافة رأسمالية مرتفعة.

وفي حالة ميزان المدفوعات في منطقة الأكوا(١) فقد خضعت موازين المدفوعات إلى المزيد من الضغوط في عام ١٩٨٣ حيث تحول الفائض الصغير نسبياً من الحساب الجاري الذي بلغ ١١ مليار دولار تقريباً في السنة السابقة إلى عجز بلغ ١٠ مليارات دولار، ونتج عن ذلك أن تنامت الاحتياطيات التجريبية بمقدار ٧٢٣ مليار دولار تقريباً، كما انكمشت الواردات بما يزيد على ٤ مليارات دولار وتنامت المدفوعات الصافية للمساعدات

(١) فيما عدا العراق ولبنان اللذين لا تتوافر عنهم بيانات.

التيسييرية بحوالي ٦٠ مليار دولار، وكل ما سجل من تدفق رأسمالي صاف الى داخل المنطقة بلغ ١٦ مليار دولار وحيث جاء ذلك ليمثل اتجاهها يتناقض بشكل حاد مع الاتجاهات السابقة .

اما القيود التي وضعتها بلدان الغائض التقليدي الاعضاء على ميزانياتها استجابة لانخفاض عائداتها النفطية فما لبثت ان شعرت بها وبالتالي البلدان الاعضاء الاخرى في المنطقة . وجاء ذلك اساسا من خلال انخفاض الصادرات وايرادات المعونة والركود العام او الزيادة الضعيفة في تدفق تحويلات العاملين من الخارج . وما لبثت المستوي الشامل للصادرات من الاقتصادات غير النفطية الى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ان انخفض بنسبة تقرب من ٨ في المائة بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، في حين هبطت المعونات الواردة اليها بنسبة تبلغ حوالي ١٣ في المائة . وفي الوقت نفسه فان تحويلات العاملين الواردة الى الاردن واليمنيين والجمهورية العربية السورية لم تزد في مجموعها عن ٦ في المائة بالقيم النقدية وقد لا يمكن بسهولة تلافي هذه الاشار السلبية في اجل القصير بالنظر الى اتجاهات الركود التي تستبد بمنطقة الخليج والتي تؤثر، في جملة امور، على استخدام العمالة الوافدة والشركات الاستشارية الأجنبية .

هذه الصورة الكئيبة لميزان المدفوعات في منطقة الاكوا في عام ١٩٨٣ عكست على الصعيد الدولي واقع التطورات السلبية التي لحقت بانتاج وتصدير النفط الخام بالذات، كما عكست اوضاع الكساد في النشاط الاقتصادي والتجارة العالمية بصورة عامة. لكن من الواقع ان الموقف قد حقق شيئا من التحسن في هذه المجالات في عام ١٩٨٤ حيث ارتفع انتاج النفط الخام بنسبة واحد في المائة عن عام ١٩٨٣، وحيث زادت القيمة الدولارية لصادرات العالم بنسبة ٨ في المائة في النصف الاول من عام ١٩٨٤ مقارنة بما كانت عليه نفس الفترة في سنة سابقة . الا انه، في ضوء التغير في

الموجودات من الاحتياطيات الدولية، اضافة الى الضغط على اسعار النفط الخام الذي نشأ في الربع الاخير من العام المذكور، يصبح بالامكان القول بأن الوضع الشامل لموازين المدفوعات في المنطقة قد بقي أسيراً للضعف الذي ألم به .

ويبدو ان التفاؤل السائد فيما يتعلق بالاشر الايجابي الناجم عن الانتعاش الاقتصادي العالمي بالنسبة للطلب على نفط المنطقة لم يصبح حقيقة واقعة او ملموسة في عام ١٩٨٤ .

ان الزيادة الطفيفة في مستوى الناتج من النفط الخام حجبت انخفاضاً بنسبة ٧٪ في المائة في حجم الناتج من المملكة العربية السعودية التي تتصدر قائمة المعاملات الدولية في المنطقة نظراً لحجم وارداتها واحتياطياتها ومعوناتها والطلب المتولد فيها على اليدى العاملة الأجنبية . وفضلاً عن ذلك فمن المستبعد ان يكون هذا الوضع قد افاد بصورة ملموسة من التركيز التقليدي للمصادرات غير النفطية من المنطقة على السوق الاقليمية والأسواق الاوروبية، حيث كان التصاعد في الواردات أقل وضوحاً بالنسبة لاسواق الاخيرة، فيما اتجه الى الانخفاض بالنسبة لاسواق الاولى .

وفي مجال المالية العامة، ما برجت البلدان المنتجة للنفط تتأثر سلبياً من جراء الركود المستمر في سوق النفط في عام ١٩٨٤ . وفي سبيل مواجهة الانخفاض في عائدات النفط والعمل على تقليل عجز الميزانية، وامتلت حكومات هذه البلدان اتباع سياسات تخفيض الميزانية او ابطاء خطى الزيادة في النفقات العامة الفعلية، مما كان له اثره بشكل خاص على البرامج الانمائية .

اما الاقتصادات غير النفطية بمنطقة الاكوا، فيما عدا لبنان، فقد كانت في وضع افضل الى حد ما من الاقتصادات المنتجة للنفط، اذ لم يتغير عليها ان تقاوم تقلبات واسعة وغير متوقعة في ايراداتها. ومع ذلك فقد تأثرت بدورها من خلال انخفاض

المعونات العربية والاجنبية، ومن جراء ما تعاينه في موازين مدفوعاتها من مشاكل . وقد اضطرت هذه البلدان ايضا الى ان تتبع سياسات مالية اكثر ترشيداً.

وقد انكمشت السيولة المحلية في معظم البلدان الرئيسية المنتجة للنفط بصورة حادة في عام ١٩٨٣ وخلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٨٤ بسبب انخفاض النفقات الحكومية، اضافة الى تهرب رأس المال من ممارسة نشاطه .

ولكن في مقابل البلدان الرئيسية المنتجة للنفط، فإن البلدان غير المنتجة للنفط حققت في عام ١٩٨٣ نموا سريعا في الكتلة النقدية وان بحثة اقل مما كان عليه الحال في سنوات سابقة .

من ناحية اخرى ما زالت المعلومات المتعلقة باستخدام المرأة في منطقة الاكوا محدودة نسبيا، وان كانت البيانات المتاحة تشير الى انه في حين زاد الطلب على اليد العاملة زيادة واسعة خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات، فقد بقى إعداد واستخدام المرأة في مجال العمل ضمن حدود ضيقة نسبيا. أما النقر في العمالة قد جرى التعويض عنه أساسا من خلال استيراد القوى العاملة الأجنبية . وقد تراوح معدل مشاركة المرأة في قوة العمل بين ٥٤٪ و ٦٢٪ في المائة عام ١٩٨٠ . وتشير المعلومات المتاحة الى ان انخفاض مستوى مشاركة النساء ضمن القوى العاملة لم يطرأ عليه تغير يذكر خلال اوائل الثمانينيات . ومع ذلك فان نسبة المشاركة الخام للنساء العاملات ضمن مجموع عدد النساء اللائي بلغن من العمل شهدت بعض الزيادة اذ ارتفعت من ٣٧٪ في المائة الى ٤٩٪ في المائة خلال اواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات .

كذلك فالبيانات المتعلقة بتوزيع السكان الناشطين اقتصاديا على القطاعات المختلفة، وحسب الجنس تبين ان العدد الاكبر من النساء الناشطات اقتصاديا كان في قطاعي الزراعة والخدمات . وفي البلدان الكثيفة السكان، التي تعتمد على الزراعة

كنشاط اساسي ومنها مصر والاردن والعراق والجمهورية العربية السورية واليمن واليمن الديمقراطية والمملكة العربية السعودية، طرأت زيادة في التركيز على الزراعة، ففي حين انه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنها بالذات قطر والامارات العربية المتحدة والكويت، اقتصر عمل النساء اساسا على قطاع الخدمات .

كما يشير توزيع النساء الناشطات في مجال الاقتصاد حسب الحرفة التي يعملن بها الى اختلاف واسع فيما بين بلدان الاكوا، فهو يدل على ان النشاط النسائي محدود في القطاعات الانتاجية ومنها مثلا الصناعة والنقل، بينما يتركز العدد الاكبر من النساء العاملات في فئات العمل المتخصصة والمهنية والاعمال الكتابية او في الخدمات، وذلك في بلدان مثل قطر والامارات العربية المتحدة والكويت والبحرين . فيما تعمل غالبية النساء في الزراعة في الجمهورية العربية السورية والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن . اما في مصر ولبنان فالنساء يتمتعن بتوزيع اكثر تكافؤا، وان تركزن بصورة اكثرا في الاعمال المهنية وفي قطاع الخدمات .

ولا تزال القوانين والنظم التي تحكم شؤون المرأة في كثير من بلدان المنطقة خاضعة للقيود وان استجابت تطورات ملزمة على عدد من القوانين التي تقر المساواة بين الجميع في بعض من هذه البلدان . وشمة اثر محدود نسبيا للتطورات والتعديلات التشريعية التي طرأت على القوانين المتعلقة بالظروف المعيشية الفعلية للمرأة نتيجة لاستمرار المناخ الاجتماعي والثقافي التقليدي .

من المقرر ان يصل مجموع سكان منطقة الاكوا في منتصف عام ١٩٨٥ الى ١٣٠ مليون نسمة اي حوالي ٥٧ في المائة من مجموع سكان البلدان العربية و ٢٣ في المائة من سكان العالم .

ويقدر حجم القوى العاملة لمنطقة الاكوا بحوالي ٣٠٠٠٠٠ فرد في منتصف عام ١٩٨٥ وهم يشكلون بذلك حوالي ٥٥ في المائة من قوة العمل في العالم العربي، بعد ان زادوا بمعدل نمو سنوي يبلغ ٢٪ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ .

وتعد الهجرة بمختلف صورها اهم ظاهرة ديمografية في منطقة الاكوا، وان كانت تشمل الهجرة القسرية التي تتحدد اساسا من خلال الابعاد الجماعي للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة وللبنانيين من جنوب لبنان . من ناحية اخرى، فما برحت دول الخليج تجتذب منذ اوائل السبعينات عددا كبيرا من العمال المهاجرين الوافدين اساسا من العالم العربي والقارة الآسيوية . الا انه مع الانخفاض الحاد في الانشطة الاقتصادية في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤، غادر كثير من الوافدين بلدان الخليج .

وتشير احدث البيانات المتاحة الى ان الشباب من الذكور يبلغ عددهم ٩٥٢ ٩٣٤ ٩ ملايين نسمة وهم بهذا يفوقون عدد الشابات الذي يصل الى ٦٢٣ ١٠١ ٨ ملايين نسمة في غربي آسيا . ويعزى ذلك الى حد كبير الى استمرار وجود عدد كبير من العمال الذكور الوافدين في المنطقة، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية .